دور القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة و مواجهة الازمات
– مع التركيز على تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة:2007–2020 –

The role of the third sector in supporting sustainable development and facing crises - Focusing on the experience of the United States of America, During the period: 2007-2020 -

د.مهدي ميلود[1]
جامعة وهران2– الجزائر
fares_1426@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 06 /2022/06 تاريخ القبول: 18 /2022/09 تاريخ النشر: 11 /2022/11

ملخص:

تهدف الدراسة الى توضيح مفهوم القطاع الثالث و المفاهيم الأخرى التي لها علاقة به، و قد حاولنا أن نبيّن خصائصه، مكوّناته و المؤشّرات التي تبيّن نجاح أو فشل أداءه، و قد ركّزنا على النموذج الأمريكي، و ذلك باعتباره واحداً من أبرز النماذج. وللوصول الى هذه الأهداف، قسّمنا الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية. هذه الخطة، فرضت علينا الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، و هذا باعتباره المنهج الأنسب لمثل هذه المواضيع. و قد خلصت الدراسة، إلى نتيجة أساسية، مفادها أن: القطاع الثالث له دور حيوي و فعّال في تحقيق التنمية المستدامة، و أكثر من هذا، فإنّه يمكن أن يكون ركيزة و سنداً قوّياً للدول في حالة الأزمات و الركود الاقتصادي، وهذا ما أكّدته التجربة الامريكية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث، المؤسّسات غير الربحية، العمل التطوّعي، التنمية المستدامة، الاقتصاد الأمريكي.

Abstract:

The study aims to clarify the concept of the third sector and other concepts related to it, and we have tried to show its characteristics, components and indicators that show the success or failure of its performance, and we focused on the American model, as it is one of the most prominent models. To reach these goals, we divided the study into three main axes. This plan forced us to use the descriptive approach, as it is the most appropriate approach for such topics. The study concluded, with a basic conclusion, that: The third sector has a vital and effective role in achieving sustainable development, and more than this, it can be a pillar and a strong support for countries in the event of crises and economic stagnation, and this is confirmed by the American experience.

Keywords*: the third sector, non-profit institutions, volunteer work, sustainable development, the American economy.*

[1]المؤلف المرسل:د. مهدي ميلود *fares_1426@yahoo.fr*

المقدمة:

يعتبر القطاع الثالث من أهمّ الوسائل المستخدمة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في عصرنا الحالي، حيث يكتسب التمويل المقدّم من طرف هذا القطاع أهمّية متزايدة، ولا سّيما مع اتّساع الفجوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات شعوبها، إذ لم تَعُد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواءاً في البلدان المتقدمة و النّامية على حدٍّ سواء .

و لذلك كان لا بدّ من وجود و إنشاء جهة أخرى تساند الحكومات و تُكمّل دورها في تلبية مختلف الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية لأفرادها، فكان أن استحدثت مؤسّسات و منظّمات أُطلِقت عليها عدّة تسمّيات لكن مُسَمَّاها واحد، وهو يبدأ من تقديم الرعاية وخدمة المجتمع مجّاناً، و ينتهي بإحداث التنمية في مجتمعات تلك الدول.

إنّ القطاع الثالث يراد به، ذلك القطاع الخيري أو القطاع الذي يمثل المؤسّسات غير الربحية وغير الحكومية، و يراد به كل المؤسّسات و الجمعيات ذات النفع العام، و التي تستهدف العمل الإنساني والاجتماعي الخيري بمختلف مجالاته، سواءاً كانت متخصصة في الأعمال دون الأرباح، أم كانت تعمل على أسس تجارية ربحية لغايات خيرية، يسبقه في ذلك قطاعان :القطاع العام أو القطاع الحكومي القائم على خدمة الجمهور، والقطاع الخاص أو الربحي القائم على مبدأ الربحية في عمله.

و بناءاً على ما سبق، جاءت إشكالية بحثنا، و المتمثلة فيما يلي:

إشكالية البحث: ما هو دور القطاع الثالث في دعم التنمية المستدامة و في مواجهة الأزمات في اقتصاديات الدول المعاصرة، مع التركيز على النموذج الامريكي ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما معنى القطاع الثالث، و ما هي أهمّ المصطلحات و المفاهيم التي لها علاقة به ؟
- ماهي خصائص القطاع الثالث، ماهي مكوّناته و ما هي أهمّ مؤشّرات نجاح أداءه ؟
- ما هو واقع تجربة القطاع الثالث في الولايات المتحدة الامريكية ؟

فرضية البحث: يلعب القطاع الثالث دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات البلدان المتقدمة و خاصة الاقتصاد الأمريكي، و ذلك ابتداءاً من مساهمته الإيجابية في العديد من المتغيّرات الاقتصادية الكلية، و انتهاءاً بتحسين المستويات المعيشية و تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

منهجية البحث: فرضت علينا طبيعة الموضوع اتباع المنهج الوصفي التحليلي، و تظهر ملامحه عند شرح و تحليل أهمّ الأسس النظرية التي يرتكز عليها مفهوم القطاع الثالث، و كذا عند سردنا لأهمّ التجارب الدولية المبيّنة للدور الذي يلعبه القطاع الثالث في التنمية، دون أن ننسى حضور هذا المنهج من خلال أسلوب دراسة حالة النموذج الامريكي.

أهمّية البحث: تكمن أهمّية البحث، في مختلف المهام الوظيفية التي يحقّقها القطاع الثالث في التنمية، بشقّيها الاقتصادي و الاجتماعي، و بخاصة في الآونة الأخيرة، أين تمرّ دول العالم قاطبة و الجزائر خاصة بوضعية اقتصادية و مالية و صحّية صعبة، بفعل انتشار وباء كورونا(كوفيد-19) و بفعل تذبذبات أسعار المحروقات، هذه الاخيرة التي تعتبر الرّكيزة الأساسية للموارد المالية لتمويل التنمية فيها.

أقسام البحث: للإجابة على إشكالية بحثنا، و التّحقق من الفرضية المعطاة، ارتأينا إلى اتباع خطة العمل التالية:

المحور الأول: المقاربة النظرية للقطاع الثالث(ماهيته، خصائصه و مؤشّراته).

المحور الثاني: مكوّنات القطاع الثالث.

المحور الثالث: التجربة الأمريكية في دور القطاع الثالث نحو التنمية المستدامة و مواجهة الأزمات.

المحور الأول: المقاربة النظرية للقطاع الثالث(ماهيته، خصائصه و مؤشّراته).

ظهر مفهوم القطاع الثالث على يد عالم الاجتماع الأمريكي أميتاي إتزيوني"Etzioni Amitai " من خلال مقالته "القطاع الثالث والمهمات المحلية"، و ذلك في بدايات سنوات السبعينيات من القرن الماضي، فهو مفهوم حديث نوعاً ما، ممّا يجعل تحديد مفهوم جامع له من الصعوبة بمكان.

أوّلا:مفهوم القطاع الثالث:

قبل إعطاء تعريف للقطاع الثالث، ينبغي من القيام بإطلالة سريعة و موجزة عن أهمّ الأسماء أو المصطلحات التي يراد بها معنى القطاع الثالث في مختلف الادبيات الاقتصادية. و ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 1 : أهمّ المصطلحات و المفاهيم المرتبطة بالقطاع الثالث.

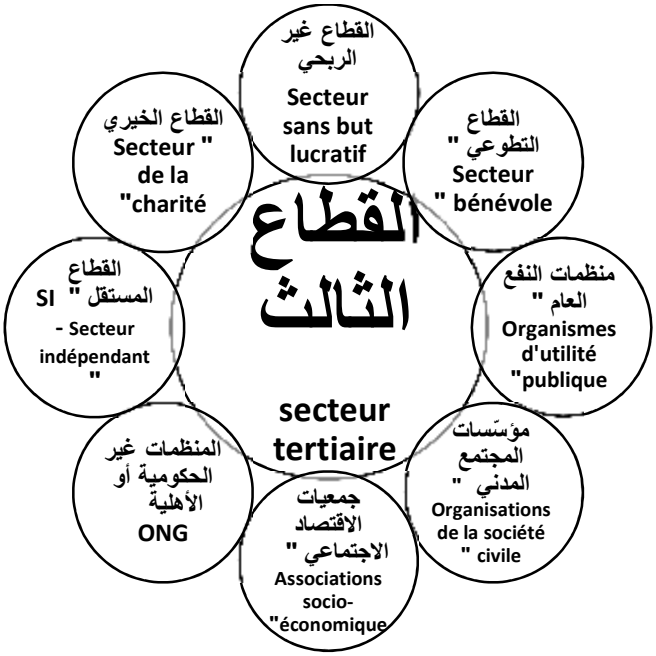

المصدر: من إعداد الباحث.

كلّ تلك الأسماء وغيرها تعكس مدلولات مهمة لهذه الأنواع من النشاط التنموي الذي أصبح جزءاً لا يتجزأ من إدارة أي دولة، وقد تكون تلك الأشكال أو الأنواع أسماء مترادفة. وتلك الأسماء أو الأنواع أو الأشكال للقطاع الثالث لا تعني الحصر لها، فكل عمل مؤسّسي مستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما يعدّ من عناصر القطاع الثالث.

و من خلال هذه المصطلحات المتعدّدة للقطاع الثالث، يمكن أن نعرّفه على أنّه: " مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات الأفراد، وتحتل موقعاً ثالثاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات اضافة إلى متابعة تنفيذها كمراقب، فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسّسات المجتمع المدني كلّها تعد أسماء ومجالات أو عناصر لهذا القطاع"[(1)].

شكل رقم 2: مكانة القطاع الثالث ضمن القطاعات الأخرى.

المصدر: إيمان سامي:"**كل ما تودّ معرفته عن القطاع الثالث في المملكة**"، مقال متاح على الرابط الالكتروني: https://www.almrsal.com/post/74244، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04.

هذا و تجدر الإشارة، إلى أنّ مفهوم القطاع الثالث قد عرف تطوّراً وفق التحوّلات الاقتصادية و التكنولوجية، و هذا ما يمكننا أن نبيّنه في الجدول التالي:

الجدول رقم1: مفهوم القطاع الثالث، وفق التحوّلات الاقتصادية و التكنولوجيا الجديدة.

النظرة القديمة	النظرة الجديدة
المنفقون غالبا من الأغنياء فتقصدهم الجمعيات الخيرية	المتبرعون من مختلف الطبقات
كانت وسائل الاتصال بالمتبرعين محدودة، و تتم بطريقة مباشرة	وسائل الاتصال متنوعة، و مع وجود الأنترنت و طرق الدفع الالكتروني، تزايدت وسائل التبرع العام، و أصبحنا نتكلّم عن (منصات التمويل الجماعي)
كان التبرع موسمي: في أوقات محددة من السّنة.	التبرع طوال العام
كان المتبرع يدفع على الثقة	المتبرع يسأل عن تأثير تبرعه(الحوكمة و الإفصاح)
كان العمل الخيري يعتمد على بذل المال بشكل أساسي.	يمكن أن يكون العمل الخيري في توفير إدارة للخدمات وللمعلومات: فيقدم العمل الخيري الخبرة أو الوقت أو الاستشارات المجانية ، و ليس المال للمسفيد النهائي

المصدر: إبراهيم محمد إبراهيم الحديثي:" **مستقبل العمل الخيري في ظل المتغيرات العالمية**"، ورقة بحثية متوفر على الرابط التالي: http://fac.ksu.edu.sa/hidaithy/page/20263 ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/04.(بتصرّف يسير)

ثانياً:خصائص القطاع الثالث:

لقد أصبح القطاع الثالث واقعا مؤسسيا وله دوره في واقع الدول والمجتمعات، و عليه، لا بد أن يكون له خصائص حتى نستطيع تمييزها عن غيرها من القطاعات. و بالرجوع للأدبيات المختصة، نجد أنّ هناك بعض الباحثين قد استند إلى معايير عند تصنيفه للقطاع الثالث، حيث نجد أنه قد اعتمد في تحديده لخصائص القطاع الثالث على اختلاف المفهوم بين الاتجاه الأمريكي و الاوروبي، و هذا وفق مايلي:

شكل رقم 3: خصائص القطاع الثالث، وفق المفهوم الأمريكي و الأوروبي.

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على : عبدالرزاق سعيد بلعباس:" **مفهوم القطاع الثالث و الإشكالات المعرفية التي تعتريه في ضوء التجربتين الأنجلوساكسونية والأوروبية** " ، ص ص : 10-12، ورقة بحثية متاحة على الرابط الالكتروني التالي: https://www.academia.edu/37924595/، تاريخ الاطلاع: 2022/06/02.

و بالنظر الى المقاربتين، يمكننا أن نلخص خصائص القطاع الثالث فيما يلي[2]:

- **الاستقلالية:** فهو قطاع مستقل و مؤسس برغبة التطوّع و العمل الخيري، و التي ليست وليدة قرارات و سياسات دولة أو أهداف مؤسسة خاصة؛
- **طبيعة هدفها غير الربحي:** هذه المنظمات قد تحقق ربحاً، ولكنّها ليست منظمة لأغراض الربح ولا تستطيع أن توزع أي أرباح على المديرين أو المسؤولين فيها. من هنا فهي ذات هدف مختلف عن أهداف المؤسّسات الاقتصادية الاخرى. والذي يحرّك المؤسّسات غير الربحية أهداف اجتماعية أو أيديولوجية وليس أهدافاً ربحية أساساً.
- **هيكل الإيرادات:** يختلف هيكل الإيرادات أيضاً في مؤسّسات القطاع الثالث عنه في المؤسّسات الحكومية أو المؤسّسات الخاصة الربحية. فإيراداتها تشتمل على جزء كبير من المنح الطوعية، سواءاً من ناحية الوقت أو المال، و هو مصدر غير متاح للمنتجين من أجل الربح كما أنه غير مستعمل تقريباً في القطاع الحكومي، وهذا بدوره يتطلب استراتيجيات مختلفة لجمع الأموال وتوجّهات مختلفة بالنّسبة للسوق.
- **هيكل الموظفين:** يختلف هيكل الوظائف في مؤسّسات القطاع الثالث، حيث أنه يشتمل على أعداد كبيرة من المتطوعين.
- **المعاملة الضريبية** : مؤسّسات القطاع الثالث معفاة عادة من ضرائب الدخل على الشركات، وقد تعفى من أنواع أخرى من الضرائب مثل ضريبة المبيعات أو الضريبة العقارية، ثُمّ إنها معفاة عادةً من الأحكام الضريبية التي تنطبق على المؤسّسات الربحية.
- **المعاملة القانونية:** تخضع مؤسّسات القطاع الثالث عادة إلى أحكام قانونية خاصة تتعلّق بتكوين مجالس إدارتها وأهدافها وإيراداتها واشتراكها في الأنشطة السّياسية وتركيب وظائفها ومتطلبات المحاسبة والمساءلة . وعلاوة على ذلك فهي معفاة عادة من الأحكام التي تنطبق على نؤسّسات القطاع الحكومي و الخاص.

ثالثاً: قياس أثر القطاع الثالث:

يساهم القطاع الثالث في إحداث التنمية بكافة أبعادها. والتنمية التي يحدثها ليست بالضرورة أن تكون شاملة إذ أن ذلك محكوم بعوامل أخرى في ذاتها. فعوائد أي عمل إنما تقاس بمدى ما يساهم به وليس بالضرورة بشموليته. وهذا التوجه هو انعكاس لإعادة تعريف التنمية، فنحن لا نتحدث عن تنمية شاملة لأن ذلك قد يعيق العمل بناءاً على تصورنا للشمول، ولكننا نتحدث عن تنمية مستديمة بأبعادها وإن تفاوتت وتشكل تلك العوائد إطارا مرجعيا ينظر من خلاله إلى الأداء المؤسسي لمؤسسات القطاع الثالث.

و من خلال هذه العوائد يقيس المختصّون أثر القطاع الثالث، و الذي يصنّفونه الى نوعين من:

شكل رقم 4: أنواع مؤشّرات قياس أثر القطاع الثالث.

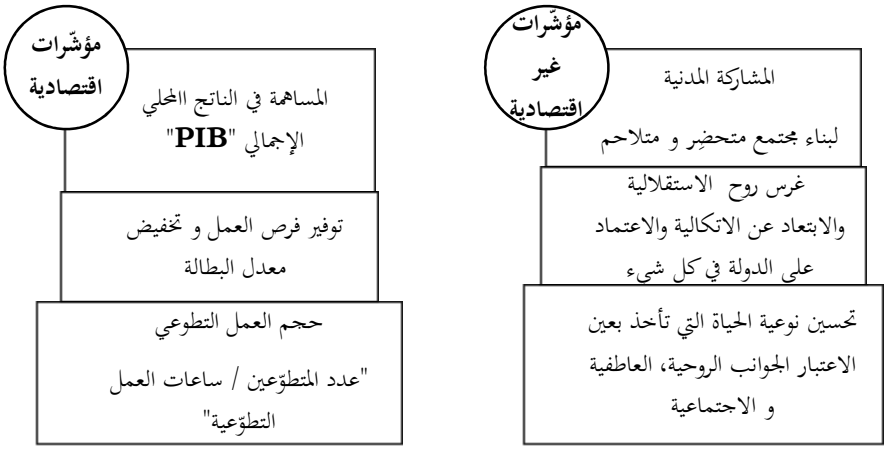

المصدر: من إعداد الباحث، اعتماداً على: عبد الرزاق بلعباس، مرجع سابق، ص ص16-17.

المحور الثاني: مكوّنات القطاع الثالث.

لقد قام بعض الباحثين بتقسيم مكونات القطاع الثالث إلى قطاعات فرعية عدة، أوصلها إلى ستّة مكونات،نلخّصها فيما الشكل التالي[3]:

شكل رقم 5: تصنيف مؤسّسات القطاع الثالث.

المصدر: محمد عبد الله السلومي و آخرون:" **القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة** "دار ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2017، ص 56.

أوّلاً: المؤسّسات غير الربحية:

تُعرف المؤسّسة أو "المنظمة غير الربحية(NPO) ، والمعروفة أيضًا باسم الكيان غير التجاري، بأنها منظمة تخدم الصالح العام ومعفاة من الضرائب، والغرض منها شيء آخر غير تحقيق الربح.

وعادةً ما تكون هذه المنظمات أو المؤسّسات تعليمية، أو علمية، أو خيرية؛ أو أدبية، أو دينية، أو منظمة مهنية. مثل: (مدارس؛ جامعات؛ مؤسسات؛ مستشفيات؛ إعلام...الخ). وفي الغالب يكون مؤسسوها وأعضاؤها قادرين على تقديم التبرعات، تلك التبرعات التي تكون معفاة من الضرائب في معظم الأحيان.

والمؤسسات غير الربحية هي كيانات مملوكة للقطاع الخاص، لا تقدم مزايا مالية لأعضائها أو أصحاب المصلحة فيها. بمعنى آخر، هي عبارة عن مجموعات مدمجة بشكل خاص لغرض خيري، ولا يهدف القائمون عليها إلى الاستفادة من الأنشطة التي يقومون بها، إنهم موجهون إلى هدف خارجي، وهدفهم مد يد العون لغيرهم."[4]

و تجدر الإشارة، إلى أن المؤسّسات غير الربحية ليست بالضرورة مؤسّسات تقدم خدماتها دون مقابل، بل تجد أن بعض هذه المؤسّسات في الخارج مثل كثير من الجامعات، على غرار جامعة هارفارد:(Harvard University) . تقدم خدماتها بأسعار السوق، حيث تعيد استثمار هذه الأموال مرة أخرى نشاطها الرئيس وهو التعليم، وبهذه الصورة أيضا تجد بعض المؤسسات الصحية وغيرها.

ثانياً: المؤسّسات الوقفية:

المؤسسات الوقفية" foundation "، هي عبارة عن :"هيئة أوقاف مختصة بالعمل الخيري تستحوذ على أصول مالية وقفية تستخدمها لتمويل أعمال النفع العام في المجالات الخيرية المختلفة، وتندرج تحت هذا المعنى جميع أشكال المؤسسات الوسيطة، كالمؤسسات المستقلة التي تمنح معونات خيرية ذات أهداف اجتماعية، والمؤسسات الوقفية التابعة للشركات، والمؤسّسات التشغيلية التي يقتصر عملها على تقديم الخدمات الصحية والتعليمة والدينية وغيرها"[5].

لاشك، أنّ الأسس النظرية لإنشاء المؤسّسات الوقفية، نابع من منظومة الوقف بحدّ ذاتها، هذه الأخيرة التي منظومة أصيلة عرفتها الحضارات والثقافات القديمة حيث كان العطاء الخيري والإجتماعي (philanthropy private) جزءاً أصيلاً من ثقافة الحضارات القديمة كاليونان وروما وكذلك الحضارة الإسلامية. أما في العصر الحديث فتعدّ التجربة الوقفية أحد أبرز روافد العمل الخيري والتنموي. و فيما يلي اهمّ التجارب الوقفية في العالم[6]:

1– التجربة اليابانية:

تعدّ التجربة اليابانية من أبرز التجارب الوقفية في العالم وهي لا تنطلق من أسس دينية بل من عقلية سياسية علمية تنموية. وتخضع التجربة اليابانية للرقابة الحكومية كما أنّ الإعفاءات الضريبية للقيام بنشاطات وقفية خيرية تكون محدودة جدا أو منعدمة أحيانا ونضرب مثلا على ذلك: حيث لم تحصل مؤسسة تويوتا الوقفية Toyota Foundation التي أنشئت في القرن العشرين من أجل مساندة العلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع على أيّ تخفيضات ضريبية من الدّولة.

في سنة 1975 كانت الحكومة اليابانية شبه عاجزة عن حل المشاكل القومية وتغطية الحاجيات الإجتماعية فزادت الحاجة إلى المؤسسات الوقفية كحلّ جذري لعجز الحكومة مقابل التخفيض في الأداءات الضريبية لبعض الشركات. لذلك نلحظ العديد من الشركات العملاقة والمعروفة اليوم تساهم بإنشاء عدّة مشاريع خيرية وتنموية وتعمل على سدّ العجز الحكومي في اليابان على غرار شركة ميتسوبتشي الكتريك mutsobitshi electric وهوندا موتور honda Motor وسوني sony كما قامت وزارة التجارة الدولية والصناعة بتشجيع هذه الانجازات، حتى أن شركة ميتسوبيتشي قامت ببناء مدرسة للمعاقين .

2– التجربة الأوروبية: (بريطانيا نموذجا)

بدأت التجربة البريطانية في نهاية القرن السابع عشر الميلادي حيث تمّ جمع جهود العطاء الخيري فيما ما سمي بالمؤسسة الخيرية المتحدة أو مؤسسة العطاء الاجتماعي associated Philanthropy والتي قامت بانشاء العديد من المدارس والمستشفيات الخيرية. ومع بداية القرن العشرين بدأ في انجلترا انشاء أوقاف كبيرة الحجم من خلال عدد كبير من المساهمين مثل وقف "**يوبيل الملك جورج**" وقد استخدم هذا الوقف لانشاء مؤسسات شبابية و انشاء مشاريع جديدة والمركز النموذجي للشباب في **لنكولن شاير** ومن أبرز المؤسسات الوقفية كانت **ويلكام فونديشن** welcome foundation.

3– التجربة الأمريكية:

تعد التجربة الأمريكية الأبرز في العالم المعاصر وتحتل مكانا فريدا من حيث بذل الأموال وتشجيعها على انشاء المؤسسات والمشاريع التنموية، و هذا ما سيؤكّده المحور الثالث من هذا البحث، فقط نذكر هنا بعض الأمثلة و المتعلّقة بالمؤسّسات الوقفية: حيث عمد **اندراو**

كارنجي Andrew Carnegie الى انشاء مؤسسته العملاقة "**شركة كارنجي**" Carnegie Foundation كما أسس **وديعة كارنجي** بالمملكة المتحدة لتحسين أحوال الشعب واختيار المشاريع التنموية الكفيلة بسدّ حاجات الناس. و كمثال آخر وهو: **هنري فورد** Henry Ford فقد وضع أسس احد المؤسسات الوقفية العملاقة Ford Foundation حيث تمّ تحويل 90% من أسهم شركته الى المؤسسة الوقفية وذلك تنفيذا لما جاء في وصيته. وقد تمّ استثمار هذه الامكانيات التي رصدتها المؤسسة الوقفية في مشاريع علمية وكذلك استثمارها في رأس المال الاجتماعي لتحقيق التنمية المستديمة.

فتجربة الوقف في الولايات المتحدة الامريكية تجربة ثريّة حيث وصلت المنظمات القائمة على الوقف سنة 2005 إلى حوالي 1427455 منظمة وقفية. وكذلك العديد من الجامعات الامريكية، نجدها مسنودة اليوم من قبل عائدات المنظمات الوقفية ويأتي على رأس هذه الجامعات جامعة **هارفارد** والمصنّفة الأولى من حيث ترتيبها العالمي، وتتلقى دعم الوقف الذي وصل الى مبلغا قدره 22.6 مليار دولار .

و من أشهر المؤسّسات الوقفية في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد مؤسّسة بيل وميليندا غيتس الوقفية "Bill and Melinda " والتي تعتبر أكبر وقفية في العالم **و التي بلغ رأسمالها سنة 2007م حوالي (30) مليار دولار** ، وقد كانت نتيجة لدمج مؤسّستين خيريتين إحداهما تهتم بالتعليم "Gates Faoundation " والأخرى تهتم بالأمور الصحية، أمّا الآن فهدفها رعاية الطّلبة في أمريكا ومساعدة الموهوبين خاصة .

من خلال العرض السّريع لبعض التجارب الوقفية الغربية، نلاحظ أنّ هناك تطوّراً في هذه التجارب من حيث الكمّ والكيف، حيث لم تقتصر هذه التجارب على مجرّد عطاءات وهبات فرديّة تطوعيّة غير منظّمة بل تطورت إلى صيغ مقنّنة في شكل هيآت ومؤسسات" Foundations". كما تطورت هذه المؤسسات في أشكالها و اتجاهاتها ؛ أحدهما هو المؤسسة العامة Public Foundation "، والثاني هو المؤسّسة الخاصة" Private Foundation "، وكذا في أحجامها، فضلاً عن التطور الهائل في أعدادها دون أن يُحدث ذلك مشاكل قانونية أو تنظيمية حيث قفز عدد هذه المؤسسات في امريكا من 2% في العقد الأول من القرن العشرين إلى 17% في العقد الثاني من نفس القرن.

الجدول رقم 2: قائمة ثلاثة أغنى المؤسسات الوقفية الخيرية في العالم، سنة 2016م.

الترتيب	المؤسسة	البلد	سنة الانشاء	رأسمال (مليار دولار)	أهداف المؤسّسة
01	بيل و ميليندا غيتس *Bill and Melinda Gates*	الو م أ	2000	42,3	عالمياً: تعزيز الرعاية الصحية، و الحدّ من الفقر المدقع ،و في الو م أ: توسيع فرص التعليم و مساعدة الموهوبين خاصة .و الوصول الى تكنولوجيا المعلومات
02	صندوق ويلكم *Wellcome Trust*	المملكة المتحدة	1936	27,1	يهدف الصندوق إلى تحقيق تحسينات مهمة في الصحة عبر دعم الفكر المبدع وبالإضافة لدعم البحث الطبي الحيوي يقوم الصندوق بدعم تبسيط العلوم لعامة الناس
03	معهد هوارد هيوز الطبي *Howard Hughes Medical Institute*	الو م أ	1953	17,8	تطوير الابحاث الطبية و الحيوية في الو م أ

04	مؤسّسة غارفيلد ويستون *Garfield Weston*	المملكة المتحدة	1958	15,7	تطوير مجال التعليم
05	مؤسّسة ستيختن Stichting INGKA	هولندا	1982	12,7	تستهدف اللاجئين والأطفال في الدول النامية
06	مؤسسة عظيم بريمجي *eazim birimji*	الهند	2001	12	الصحة والتعليم بشكل خاص.
07	مؤسسة فورد *Ford*	الو م أ	1936	11,7	تعزيز الديمقراطية والحد من الفقر وتعزيز التفاهم الدولي
08	مدارس كاميهاميها	الو م أ	1887	11,5	
09	مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم	الامارات	2007	10,08	تعنى بقضايا التنمية ودعم القواعد المعرفية ودعم نشاطات البحث والتطوير والنشر والترجمة. تعزيز وتطوير برامج إنتاج واكتساب المعرفة باللغة العربية
10	وقف ليلي **إنداوفت**	الو م أ	1937	10,07	

المصدر: قائمة أغنى المؤسّسات الخيرية https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاطلاع: 2019/06/17.

يمكننا من خلال الجدول السابق، استخلاص ما يلي:

– أغلب المؤسسات الوقفية في العالم، هي ذات تمويل مرتبط بفرد، أو عائلة أو مؤسسة تجارية.

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية، هي الحاضن الأكبر للمؤسسات الوقفية في العالم.

– هناك تنوع في الوظائف و المجالات التي تقوم بها المؤسسات الوقفية، مثل: التعليم، الصحة، البيئة، التكنولوجيا و غيرها.

ثالثاً: الجمعيات الخيرية و الأهلية:

الجمعية (أصلها في اللغة) من جَمَعَ المتفرق، أي ضمّ بعضه إلى بعض، و من هنا يكون يتحدّد معنى الجمعية بأنّه:" مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون بشأن أمور محدّدة ولتحقيق غرض خاص و فكرة مشتركة"[7]، ولتصبح الجمعية مؤهلةً يجب أنْ تستوفي شروط الدولة وقوانينها، فلكلّ دولة قانونها الخاص، أي أنّ تعريف الجمعية يختلف من دولة إلى أخرى، ولكي تكون الجمعية قانونية بشكلٍ عام، يجب أن تكون قائمة على أساس وثيقة محددة ومكتوبة، والتي تضع الخطوط العريضة لنظام عمل الجمعية وتكون بمثابة قانون لها، ويتعيّن على شخصين على الأقل من أعضاء الجمعية التوقيع على تلك الوثيقة، كما ويجب أن تكون الوثيقة مؤرخة ومختومة.

تتعدّد أشكال الجمعيات التي يجري تشكيلها، وفيما يأتي أهمّ أبرز أنواعها[8]:

شكل رقم 6: أشكال أهمّ الجمعيات في العالم.

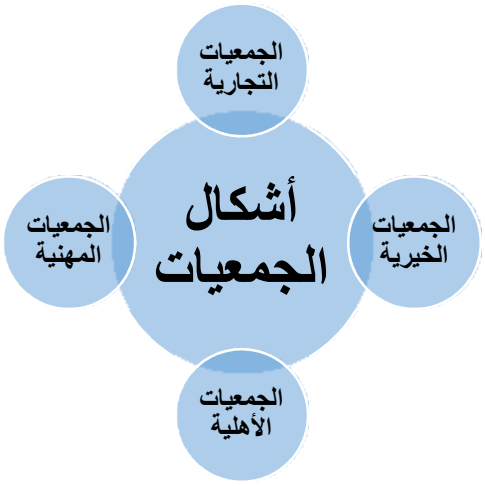

المصدر: من اعداد الباحث، وفق Steve Ritch، مرجع سابق.

1– الجمعيات التجارية: تُعرف بأنّها جمعيات تُنشئها القطاعات الصناعية الفردية لغرض واحد يتمثل بتمكين الشركات التي تعمل في نفس القطاع من التواصل مع بعضها البعض والاستفادة فيما بينها، وتُعدّ جمعية صناعة الألبان الأمريكية أحد الأمثلة على الجمعيات التجارية.

2– الجمعيات المهنية الجمعيات أو النقابات المهنية هي المنظمات التي يتم إنشاؤها لدعم مهنٍ محدّدة ومصالح مَن يعملون فيها، وعلى النقيض من الاتحادات التجارية التي يتألف أعضاؤها من الشركات، يكون أعضاء الجمعيات المهنية أفرادًا من أصحاب المهنة ممّن يتشاركون في الفكر والأهداف، وتُعدّ الجمعية الأمريكية لعلاج النطق والكلام والسمع مثالًا على جمعية مهنية.

3– الجمعيات الخيرية: تُعرف بأنّها مجموعات تعتمد في تمويلها على دعم الأموال المخصّصة للأغراض الإنسانية، إذ تهدف الجمعيات الخيرية بشكلٍ عام إلى جمع التبرعات ومنحها للجهات التي تكون بحاجة لها سواءً كانت مؤسسات أخرى أو أفرادًا، وتُعدّ جمعية القلب الأمريكية أحد الأمثلة على الجمعيات الخيرية.

4– الجمعيات الأهلية: أو غير الحكومية، بأنّها منظمات مستقلّة عن الدولة وجهاتها الحكومية، وأُطلق عليها هذا الاسم للمرة الأولى عام 1945، وهي كيانات غير ربحية مستقلة عن التأثير الحكومي، على الرغم من أنّها في بعض الأحيان تُموّل من قِبَل الحكومة. على سبيل المثال لا الحصر، تقوم الجمعيات الأهلية بالعديد من الأنشطة كالأعمال البيئية، والاجتماعية، وحقوق الإنسان، وتنخرط كذلك بالعمل على تعزيز التغيير الاجتماعي أو السياسي على الصعيدين المحلي والدولي، ولها دور محوريّ في تطوير المجتمعات وتحسينها وتعزيز مشاركة المواطنين في هذه العملية.

رابعاً: مراكز الحوار الدينية و الحضارية:

مصطلح «حوار الحضارات» فهو "من الأفكار والمفاهيم الأساسية التي انتهى بها القرن العشرون الميلادي، إذ أصبح يحتل مكان الصدارة في قائمة الاهتمامات لدى العلماء والنخب الفكرية والسياسية، ومراكز البحوث المختلفة والمؤسسات الدولية . كما أصبح هذا الموضوع مطروحا بقوة على جدول أعمال الكثير من اللقاءات الدولية الثقافية والسياسية وأيضا الاقتصادية. لاسيما بعدما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠١ ، عاماً للحوار بين الحضارات. و قد كرّس منتدى دافوس الاقتصادي العالمي قبلها جلسة خاصة في عام ٢٠٠٠م، لتناول موضوع –حوار الحضارات –، بالرغم من انه شاع في منتصف عقد التسعينات من القرن

الماضي– والذي يتمحور لدى غالبية التيارات متجاوزاً الاختلافات الثقافية والعقائدية الدينية منها على نحو خاص ، داعياً الى التعايش بين الأديان"[9] .

و قد تعددت الافكار ووجهات النظر عن كيفية الحوار ، وعقدت مؤتمرات دولية و أنشأت مراكز عديدة بشأن ذلك، و من بين المراكز المختصّة في هذا الشّأن، نجد: **مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي** للحوار بين أتباع الأديان والثقافات "**كايسيد**"، و هو منظمة دولية تأسست عام ٢٠١٢ من قبل المملكة العربية السعودية وجمهورية النمسا ومملكة إسبانيا إلى جانب الفاتيكان بصفته عضوا مؤسساً مراقباً. يقع مقر المركز في مدينة فيننا، عاصمة النمسا، ويسعى لدفع مسيرة الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات المتعددة، والعمل على تعزيز ثقافة احترام التنوع، وإرساء قواعد العدل والسلام بين الأمم والشعوب.

يرى المركز أن الدين، قوة فاعلة لتعزيز ثقافة الحوار والتعاون لتحقيق الخير للبشرية؛ حيث يعمل على معالجة التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات، بما في ذلك التصدي لتبرير الاضطهاد والعنف والصراع بإسم الدين وتعزيزثقافة الحوار والعيش معاً . و يتألف مجلس إدراة المركز من قيادات دينية، من المسلمين والنّصارى واليهود والبوذيين والهندوس.

خامساً: المنظمات الدّولية العابرة للحدود:

هي : "منظمات غير الحكومية ، ذات مصلحة عامة، وهي لا تخضع لحكومة أو مؤسسة، ولايمنع ذلك ان تتعاون او تتلقى مساعدات وتمويلات من الحكومات ، ولكنها تأسست وتنشط دون رقابة من الحكومات الوطنية،كما تسمى "منظمات التضامن الدولي"[10].

تتكون هذه المنظمات من أعضاء ليس لديهم طموحات سياسية أو اهداف نفعية وانما يحفزهم الشعور بالمسؤلية الانسانية لمساعدة الشعوب والافراد حول العالم، ولذلك فهذه المنظمات عابرة للحدود في تقديم خدماتها، وقد ساعدها تطور وسائل الاتصال الفورية والمباشرة مثل الانترنيت وسياسة العولمة في الانتشار العالمي .

جدول رقم 3: أنشط المنظمات غير الحكومية في العالم.

البيان	سنة التأسيس	مكان التأسيس	الأهداف
منظمة الصليب الاحمر International committee of the Red Cross	1863	سويسرا	– اسعاف الجرحى والمصابين من جراء المعارك – رعاية حقوق أسرى الحرب والاتصال بذويهم وتوصيل الرسائل وجمع المعلومات عن الاسرى والاتصال بعوائلهم لطمأنتهم.
منظمة العفو الدولية " Amnesty International "	1962	بريطانيا	– الدّعوة الى الإفراج و العفو العام " عن السجناء السياسيين".
منظمة حركة السلام الاخضر Green Peace Movement	1971	كندا	– الاعتراض على التجارب النووية الامريكية في الاسكا – محاربة استنزاف البيئة خصوصا في موضوع الحفاظ على الغابات والاشجار.

المصدر: من إعداد الباحث.

سادساً: مراكز الأبحاث والدراسات المستقلة عن الحكومات:

عرف مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي، مراكز الأبحاث و الدراسات بأنها:" مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين

لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة. و قد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية و مستقلة. و تعد هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين و جماعة صناع السياسات العامة و صنع القرار، و تهدف هذه المراكز عادة لخدمة المصالح العامة كونها جهات مستقلة تترجم نتائج البحوث و الدراسات بلغة مفهومة، و موثوقة و سهلة الوصول لصناع القرار و الرأي العام"[11].

عموماً، مراكز الأبحاث و الدراسات Tanks Think كما يشير الباحث Wiarda هي مراكز للبحث العلمي و التعليم، و ليست جامعات أو كليات. و هي ليست لديها طلبة، و لكن يمكن أن يكون لديها طلبة متدربون، و هي لا تقدم مساقات دراسية، و لكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات. و هي لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية expertise of Smattering في كل المجالات و لكن تركز بشكل معمق Preeminently في قضايا أساسية في السياسات العامة . كما أن مراكز الأبحاث ليست مثل المؤسسات العلمية المانحة Foundations لأنها لا تقدم أو تعطي تمويلاً للبحث العلمي، بدلاً عن ذلك هي تبحث عن جذب التمويل لدراساتها من المؤسسات المانحة و غيرها من المصادر.

و مراكز الأبحاث ليست شركات تجارية، بالرغم أن لديها منتوج Product و هي الأبحاث، و بالتالي هي ليست مؤسسات للربح المالي. أيضاً هي ليست مشابهة لجماعات المصالح Groups Interest ، حيث أن هدفها الرئيس هو البحث و الدراسات، و ليس الضغط و النفوذ، بالرغم أن بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك أحياناً.

و بالخلاصة فإن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير دراسات و أبحاث تتعلق بالقضايا و السياسات العامة للدولة أو المجتمع، و تحاول أن تكون مشاركاً بفعالية و مؤثرة في قضايا و نقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة

إن مراكز الأبحاث ظاهرة حديثة نسبياً في المجتمعات و العلاقات الدولية، و كانت بداية نشأتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و كانت بمثابة منابر للنقاش الجماعي، أو لدراسة القضايا الساخنة الأساسية التي تشغل المجتمع أو صناع القرار. و كانت البدايات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث في حقبة العشرينات و الثلاثينات، و كانت أولى مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تأسيس معهد كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace سنة 1910، و معهد بروكينغز Brookings Institute سنة 1916 ، و معهد هوفر Institute Hoover عام ، و مؤسسة القرن Foundation Century 1919،و مجلس العلاقات الخارجية Relations Foreign on Council سنة1921، المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد سنة 1920، و غيرها من المراكز البحثية.

شكل رقم 7: عدد مراكز الأبحاث و الدراسات في العالم، سنة 2011.

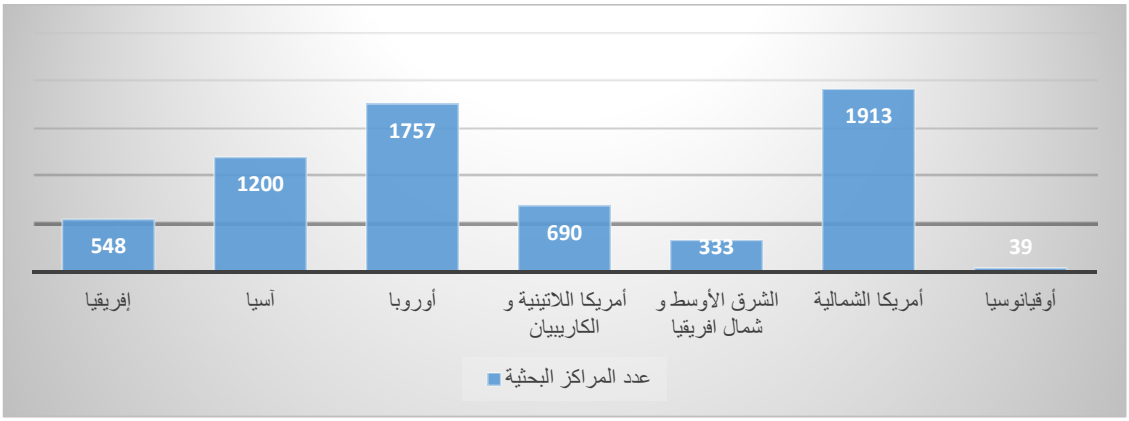

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على:

James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank Tanks and Civil : Societies

Program, Final United Nations University Edition, January 2011, p16.

يتضح من الشكل أعلاه، ان الةلايات المتحدة الأمريكية، تستحوذ على أكبر عدد من مراكز الأبحاث و الدراسات في العالم، و قد وصلت نسبة الاستحواذ، بحوالي: 30%. و الشكل أدناه، يبيّن هذا بجلاء.

شكل رقم 8: نسبة مراكز الأبحاث و الدراسات في المنطقة إلى إجمالها في العالم، سنة 2011.

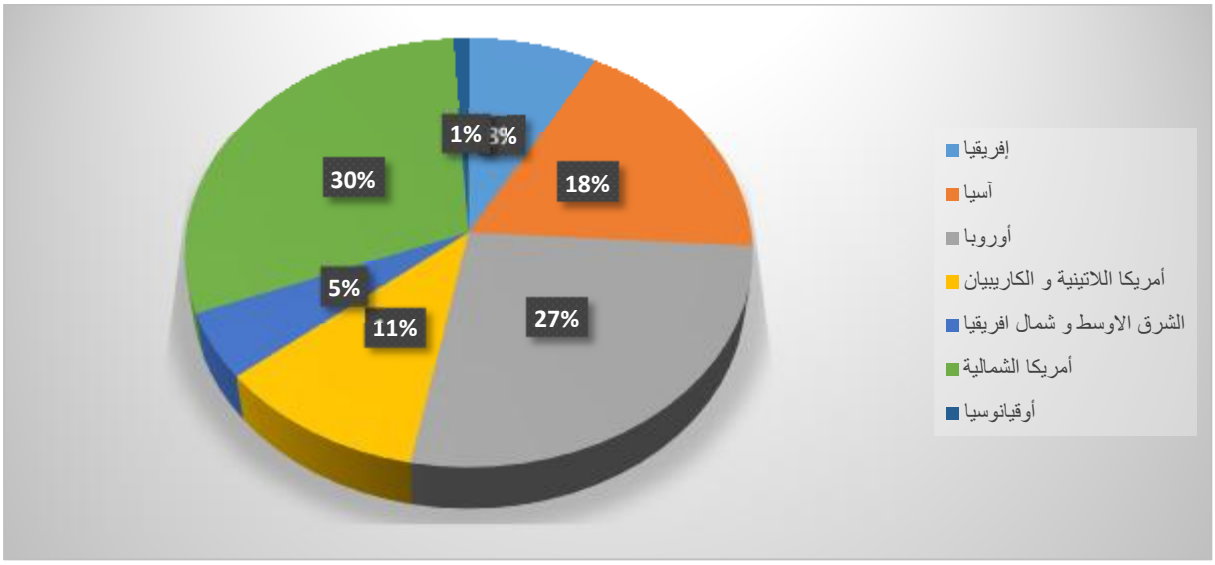

المصدر: من إعداد الباحث، بناءا على الجدول اعلاه.

المحور الثالث: التجربة الأمريكية في دور القطاع الثالث نحو التنمية المستدامة و مواجهة الأزمات.

يحتل القطاع الثالث حيزاً مهماً من الثروة الوطنية في البلدان المتقدمة، ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة. فالقطاع الثالث الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية و غيرها، أصبح يشكل رقماً مهماً في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية، وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية، بما يملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية....الخ، و فيما يلي ستم عرض النموذج الأمريكي، و الذي يعتبر من أهمّ النماذج العالمية الرّائدة في هذا المجال، حيث يأتي دور القطاع الثالث كشريك تنموي يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني الأمريكي، وبصفة مختصرة، نستعرض بشكل مباشر حجم الأعمال المقدمة من القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد الاضخم على مستوى العالم وتعد تجربة حية لنجاح هذا القطاع.

أوّلاً: العوائد الاقتصادية:

لقد أشار الباحث الأمريكي" **كريستوفر قان** Christopher Gunn "في كتابه" تنمية القطاع الثالث"[12] إلى أهمية هذا القطاع في الجانب الاقتصادي فقال :إنّ واحداً من أهمّ الأسباب لتوجيه الاهتمام نحو القطاع الثالث، أنه من أكبر القطاعات تنامياً في الاقتصاد الأمريكي، وهنا يشير إلى أن الأمريكيون قدّموا 427.71 مليار دولار في 2018، وهذا يعكس زيادة بنسبة 0.7٪ عن 2017، وزاد عطاء الشركات في 2018 إلى 20.05 مليار دولار بزيادة 5.4٪ عن 2017، كما زاد عطاء المؤسسات في 2018 إلى 75.86 مليار دولار بزيادة 7.3٪ عن 2017، وفي عام 2018 جاء أكبر مصدر للعطاء الخيري من الأفراد بقيمة 292.09 مليار دولار، أو

68٪ من إجمالي العطاء، تليها المؤسسات (75.86 مليار دولار / 18٪) والوصايا (39.71 مليار دولار بنسبة 9٪) والشركات (20.05 مليار دولار بنسبة بلغت 5٪).

شكل رقم 9: إسهامات الأفراد الأمريكيين مقابل الشركات سنة2017.

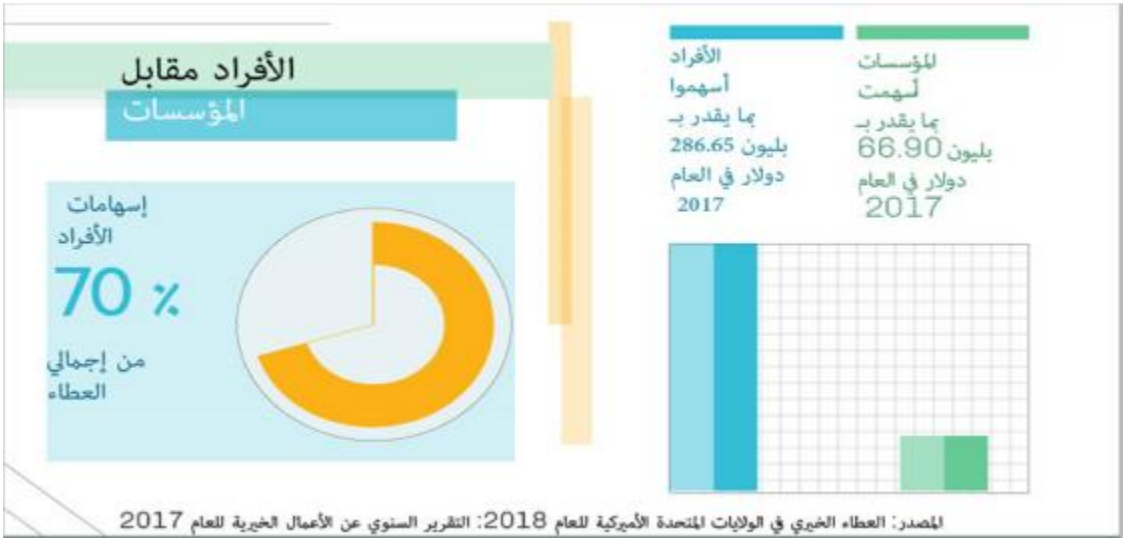

(State Dept./S. Gemeny Wilkinson)، متاح على الرابط الالكتروني التالي: ***https://share.america.gov/ar/***، تاريخ الاطلاع: **2022/06/05**.

و تشير بعض التقارير، الى أنّ "حجم العطاء الخيري 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 للولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك المزيد من الأشخاص في تقرير مسح سنة2018 مقارنة بسنة 2017، في الأنشطة الخيرية خلال الاثني عشر شهراً الماضية و ذلك بنسبة (70٪، ارتفاعًا من 62٪ في 2017)؛ و قدم أكثر من ستة من كل عشرة (62٪) أمريكيين أموالاً في الأشهر الـ 12 من سنة 2018، إما عن طريق التبرع لمؤسسة خيرية، أو التبرع لكنيسة / منظمة دينية، أو برعاية شخص ما، وهذا أيضاً أعلى بكثير من المستوى في عام 2017، حيث كانت في العام السابق 55٪ فعلوا ذلك.

و أظهر التقرير أن المنظمات الدينية لا تزال السبب الأكثر شعبية للتبرع بها في أمريكا بنسبة بلغت (38٪)؛ من خلال استخدام النقود وكذلك عبر الإنترنت باستخدام بنك أو بطاقة ائتمان هي أكثر طرق التبرع شعبية (كلاهما 39٪)؛

وأشار التقرير إلى تطوع أكثر من الثلث (35٪) في العام الماضي2018، ارتفاعاً من 31٪ في عام 2017. وتعد المنظمات الدينية / الكنائس مرة أخرى السبب الأكثر شيوعاً(34٪) للتطوع[13].

شكل رقم 10: التبرعات الأمريكية حسب المجالات المستفيدة. الوحدة (٪)

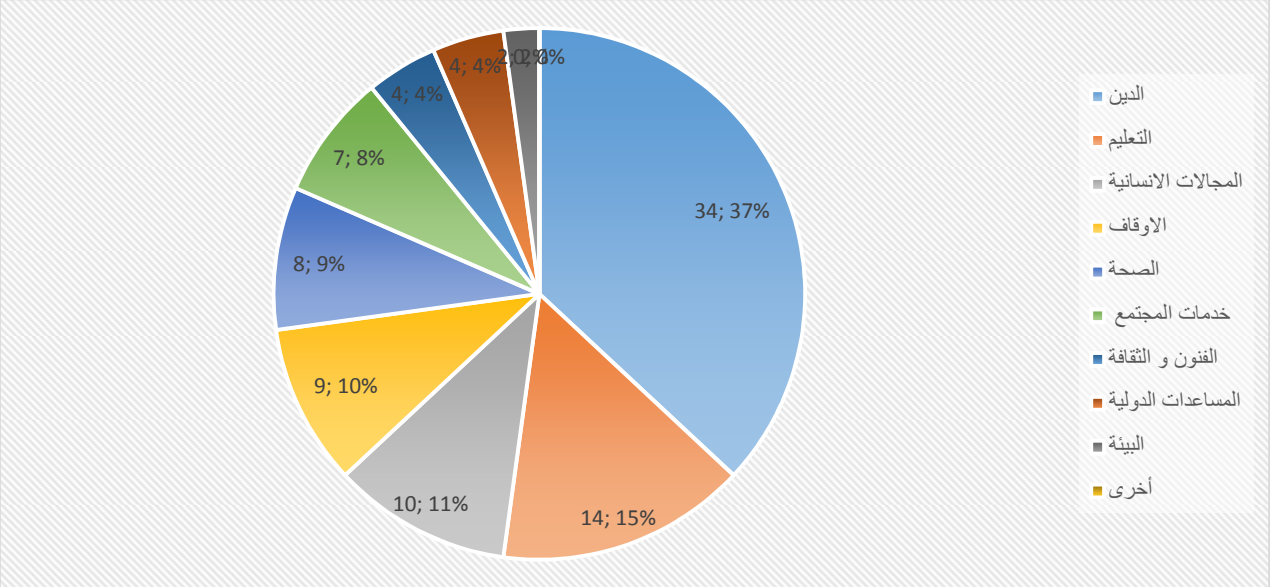

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على غسان عبد الكريم الزيود، مرجع سابق.

إذا كانت الصناعة تسهم بما يقدر بنحو 60 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، فإن القطاع الثالث– حسب مجلة النيوزويك الأمريكية –قد تحول الى صناعة قوامها تريليون دولار، و تحظى الولايات المتحدة الأمريكية، بحصة الأسد في هذا، و ذلك وفق مايلي:

جدول رقم 4: بعض الآثار الاقتصادية للقطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة: 2018–2020.

/ السنة البيان	2018	2019	2020
حجم العطاء من الناتج المحلي الإجمالي(٪)	2,1	3,4	5 ,5
عدد الموظفين في القطاع الثالث(مليون شخص)	11	12	14
إيرادات القطاع الثالث(مليار دولار)	212	260	275

المصدر: من اعداد الباحث، اعتمادا على:

- غسّان عبد الكريم، مرجع سابق.
- آلاء الدويش، عثمان المزيد:"تحديات المنظمات غير الربحية في المملكة، و كيفية الاستفادة من التجارب العالمية"، مجلة دراسات، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، العدد59، أكتوبر2020.
- The Charitable Sector, Independent sector, accessed August 21,2020 https//: independent sector:// the about charitable- sector.org.

و مما يلفت الانتباه من الجدول، هو أنّ سنة 2020 شهدت تفشي وباء كورونا، و دخل العالم بأسره في حالة ركود، و رغم ذلك زاد العطاء و حجم الموظفين في القطاع الثالث، أين كانت القطاعات (الحكومي و الخاص) يعرفان ضبطاً أو تسريحاً للعمال، و هذا ما يؤكّد على أنّ القطاع الثالث يمثّل قوة اقتصادية، حتّى في حالة الأزمات المالية و الاقتصادية.

ثانياً: العوائد غير الاقتصادية:

فيما يلي سنستعرض ما إذا كان هناك علاقةٌ بين حجم القطاع غير الربحي و بعض المحددات الخاصة بالتنمية الاجتماعية، والتي من بينها[14]: مستوى الفعالية الحكومية الملموسة، والصورة الذهنية لسيادة القانون، ومستوى الاستقرار السياسي المحسوس مع حجم قطاع المؤسسات غير الربحية، والصورة الذهنية للسيطرة على الفساد.

1- حجم قطاع المؤسسات غير الربحية والفعالية الحكومية الملموسة :

وفقاً لمؤشّرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي، والتي تم تجميعها من مصادر معترف بها رسميا، تدلُ الفعالية الحكومية على مفاهيم جودة الخدمة العامة، وجودة الخدمة المدنية، ودرجة استقاللها عن الضغوطُ السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات. وعند قياس العلاقة بين حجم منظمات القطاع غير الربحي، ممثلة في عامل القوى العاملة في القطاع كنسبةٍ مئويةٍ من السّكان النشطين اقتصاديا، والتي بلغت (9,8%) ، ومستوى فاعلية الحكومة، تبين وجود علاقة إيجابية بينهما؛ حيث قدرت الفعالية الحكومية في الوليات المتحدة عند (1,52%) بحسب مقياس الحوكمة العالمي؛ والتي تدل على وجود أثر واضح لحجم مؤسسات القطاع في الولايات المتحدة على مستوى فاعلية الحكومة، من خلال جودة ونوعية الخدمات، فكلّما زاد حجم القطاع ارتفعت التصورات عن فاعلية الحكومة.

2- حجم قطاع المؤسسات غير الربحية، والصورة الذهنية لسيادة القانون:

أما فيما يخص العالقة بين حجم القطاع غير الربحي ومستوى سيادة القانون، اتضح – كذلك – وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع غير الربحي، من خلال نسبة القوى العاملة في القطاع كنسبةٍ مئويةٍ من السكانً النشطين اقتصاديا، والتي بلغت (9,8%)، ومستوى سيادة القانون، والتي قُدرت بـ (1,56%) ،والتي تدل على وجود أثر واضح لحجم مؤسسات القطاع في الواليات المتحدة على مستوى سيادة القانون، من خلال إنفاذّ القوانين وقواعد المجتمع، حيث كلما زاد حجم القطاع ارتفعت تصورات حكم القانون .

3- حجم قطاع المؤسسات غير الربحية والاستقرار السياسي:

فيما يخص العلاقة بين حجم القطاع غير الربحي ومستوى الاستقرار السياسي، اتضح وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع غير الربحي، من خلال نسبة القوى العاملة في القطاع كنسبةٍ مئويةٍ من السكان النشطين اقتصاديا، لحجم والتي بلغت (9.8%)، ومستوى الاستقرار السياسي، والذي قُدّر بـ (0,64) والتي تدل على وجود أثر واضح مؤسسات القطاع في الواليات المتحدة على مستوى االستقرار السياسي، من خلال السّيطرة على الأمور التي تزعزع استقرار الحكومة أو المجتمع، حيث كلما زاد حجم القطاع ارتفعت التصورات حول مستوى الاستقرار السياسي .

4- حجم قطاع المؤسسات غير الربحية، والصورة الذهنية للسيطرة على الفساد :

فيما يخص العالقة بين حجم القطاع غير الربحي، ومستوى السيطرة على الفساد، اتضح وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع، من خالل نسبة القوى العاملة في القطاع كنسبة مئوية من السكان النشطين اقتصاديا، والتي بلغت (9.8%)، ومستوى السيطرة على الفساد، والتي قُدرت بـ (1.31%)، والتي تدل على وجود أثر واضح لحجم مؤسسات القطاع في الولايات المتحدة على مستوى السيطرة على الفساد، من خال إنفاذّ القوانين وقواعد المجتمع، حيث كلما زاد حجم القطاع ارتفعت التصورات حول السيطرة على الفساد .

ثالثاً: السّياسة المنتهجة لتطوير القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ الدور الذي يلعبه القطاع الثالث في الاقتصاد الأمريكي لم يكن ليتجسّد لولا السّياسة الخاصة التي انتهجتها الولايات المتحدة الامريكية اتجاه هذا القطاع، حيث يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مليون ونصف مليون مؤسّسة ومنظمة غير ربحية، كلّها معفاة من الضرائب، ولها حقّ الحصول على نسبة كبيرة من الضرائب المستحقة على الشّركات والأفراد والمنشآت، وتقدم الحكومة الأمريكية مكافآت خاصة للمتميز من هذه المؤسّسات الخيرية وأفرادها و روّادها، والمذهل أنّ الموظفين في هذه الجمعيات والمؤسّسات الخيرية أكثر من (11)مليون موظف، بينما بلغت إيرادات القطاع الثالث (التبرعات) حوالي 212 مليار دولار أمريكي، ويتمّ الترخيص يومياً لمئتي 200 جمعية ومؤسّسة تعمل في المجال الخيري.

يشرف على القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة الفيدرالية والحكومة التنفيذية في كل والية بشكل مستقل، ويرتكز عمل الولاية على إدارة المنظمات غير الربحيَّة والإشراف على أنشطتها وتوفير الدعم المالي وحمايتها من الاستغلال. وما يتعلق بالجانب الفيدرالي فيرتكز على إدارة الضرائب عن طريق التأكد من مطابقة مواصفات المنظمات غير الربحية لقوانين الإعفاء من الضرائب.

شكل رقم 11: إدارة القطاع الثالث في الولايات المتحدة الامريكية.

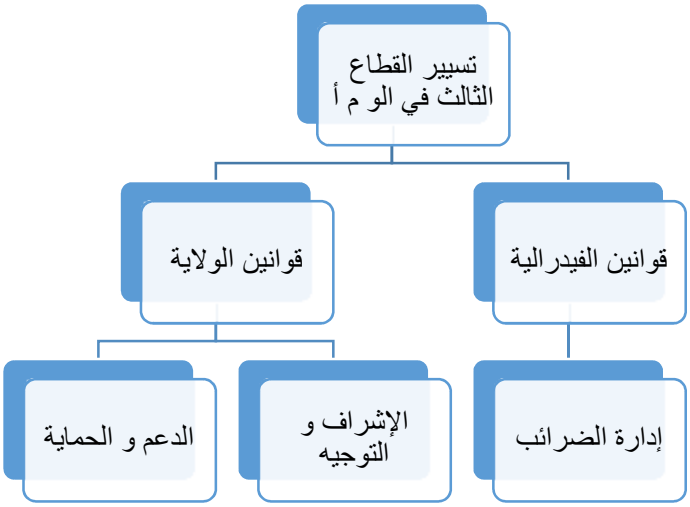

المصدر: من اعداد الباحث.

رابعاً: دور القطاع الثالث في مواجهة الأزمات:

تشير زيادة معدّلات التوظيف منذ عام 2003 ،على سرعة نمو القطاع، وأثر ذلك النمو على التنمية االقتصادية في الولايات المتحدة؛ حيث ارتفعت نسبة التوظيف(14 %) منذ عام 2003؛ ويكمن السبب وراء ذلك في زيادة الطلب على الخدمات الصحية، والتي أدت لزيادة عدد المؤسسات، والمنظمات الصحية، والمستشفيات غيرّ الربحية.

وخلال فترة الركود الاقتصادي بين عامي 2007 – 2010 ، تفوّق القطاع غير الربحي في النمو في هذه الفترة على القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛ حيث وصل معدّل نمو التوظيف لـ(3,5) %) ، بينما كان معدّل النمو ثابتًا في القطاع الحكومي (1,2%)، وهبط معدل النمو في القطاع الخاص ليصل (8,2%)، وعززتّ المنظمات غير الربحية فرص العمل، بينما انخفضت فرص العمل الربحية، والذي يشير إلى أن المنظمات غير الربحية تمثل قوةً اقتصاديةً من خلال حسن تعاملها مع الأزمات المالية و الاقتصادية ولتحقيق هذه النتيجة في مواجهة مثل هذه الظروف الاقتصادية أطلقت المنظمات غير الربحية مجموعة من استراتيجيات المواجهة المبتكرة لمثل هذه المخاطر: إطلاق جهود لتوسيع جمع الأموال، والتي تستهدف الأفراد، لحكومة، والمؤسسات، وتقليل التكاليف الإدارية، وإنشاء علاقات تعاونية مع

المنظمات غير الربحية الأخرى .وكانت الفترة من 2007-2009 ،فترة ضغوط اقتصادية كبيرة للمنظمات الأمريكية، تماما كما كان الحال بالنسبة إلى الشركات والحكومات الأمريكية. و على الرغم من أن التأثير كان بطيئا في الوصول إلى المنظمات غيرّ الربحية، إلاّ أن التأثير كان حقيقيا؛ حيث انخفضت الإيرادات بالنسبة لغالبية الوكالات في المجالات المختلفة، وكان الانخفاض واسع النطاق بين مصادر الإيرادات وعلى الرغم من أهمية تأثير الركود الاقتصادي، فقد كانت الطريقة التي استجابت بها المنظمات غير الربحيةً لاحتياجات المجتمع الأمريكي فعالة. ولقد بذلت المنظمات جهودا كبيرةً لتقليل تأثير هذه الفترة على المستفيدين من خدماتها، والعمل لساعات أطول، وغالباً بأجورٍ منخفضةٍ أو ثابتةٍ ، وإيجاد طرق مبتكرةٍ للاستفادة من مصادرُ جديدة للتمويل أو استكشاف طرق جديدة لممارسة الأعمال.

فقد وصل متوسط معدل النمو السنوي لنمو، وهذا ما يشير الى مدى قدرةّ العمالة غير الربحية (2,1%) في ضوء الركود الاقتصادي بين عامي 2007-2009 المنظمات غير الربحية على التكيف في فترات الركود الاقتصادي، من خلال تبني نهج الاستجابة التنظيمية، ومن خلال التحليلات السابقة، تم التوصل لنقطتين هامتين في تفسير اتجاهات التوظيف بين عامي 2000- 2010 :

– ارتفاع إجمالي العمالة في مؤسسات القطاع غير الربحيٍ بشكل أسرع من إجمالي العمالة فيّ القطاع الربحي؛ لأنّ التوظيف في القطاع غير الربحي مرتبطٍ بشكلٍ كبير في مجالات الخدمة ، مثل: (الصحة، والتعليم، والمساعدة الاجتماعية)، وقد شهدت هذه المجالات استمرارا في النمو خلال فترات الركود ،كما هوٌ موضح في الشكل أدناه،

– ضمن مجالات الخدمة هذه، وخاصة تلك التي يتم فيها التركيز على المنظماتّ غير الربحية، تجاوز التوظيف فيها القطاع الخاص؛ مما أدى إلى فقدان المؤسسات غير الربحية حصتها فيٍ السوق بشكلٍ كبير، بالنسبة لمقدمي الخدمات التي تسعى إلى الربح.

شكل رقم 12: التغيرات في معدّلات التوظيف بالنسبة للقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي. الوحدة (%)

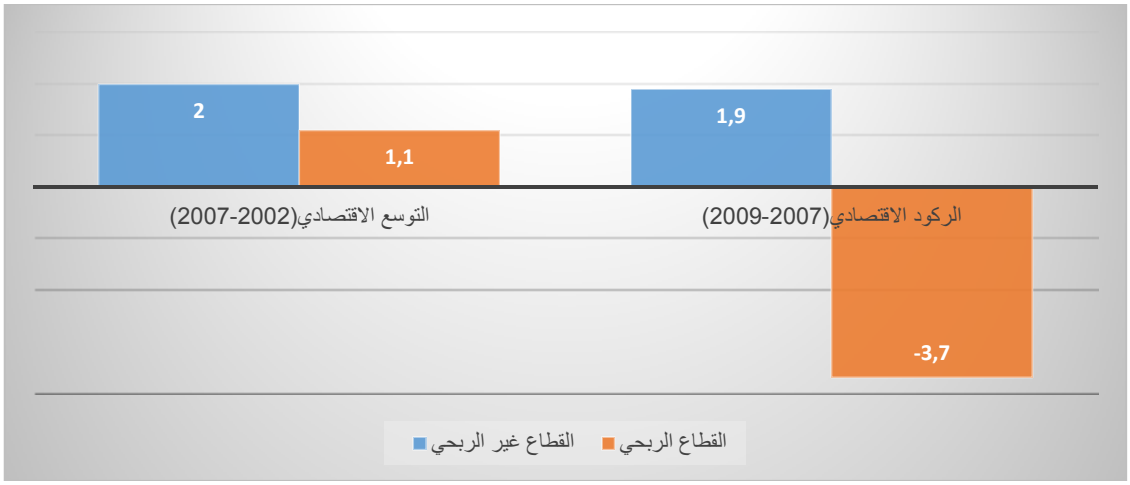

Source : M Lester Salamon Sokolowski S, Wojciech & Stephanie Geller: Fort the Holding, Nonprofit, Turmoil of Decade During Employment . Studies The Johns Hopkins Nonprofit Economic Data, Johns Hopkins University, Center for Society Civil ,January, 2012

خاتمة:

قدّمنا في هذه الدراسة نبذة عن أهمّ المفاهيم المرتبطة بالقطاع الثالث و مكوّناته و مؤشّرات نجاحه. والتي ساهمت في حل الكثير من القضايا الإنسانية والتحديات الاجتماعية، و قد قمنا بعرض التجربة الامريكية، و التي من خلالها خلصنا إلى النتائج التالية:

– القطاع الثالث يعد من أهم القطاعات الاقتصادية المكملة لدور القطاعات الأخرى بجانب القطاع الخاص والحكومي، وهو يؤدي في أدوار حيوية، مثل: الخدمات الاجتماعية، الحملات الإغاثية، دعم الفقراء و إخراجهم من واقعهم المزري إلى واقع إنساني أفضل، إنشاء المستشفيات والجامعات ، كما يؤدي القطاع الثالث دورا رئيسا في تعميق ووضع ضوابط المهن املتخصصة مثل الطب، الإدارة، القانون، الهندسة، وغيرها من التخصصات المهنية المهمّة.

– القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية، له عوائد اقتصادية و أخرى غير اقتصادية، ساهمت بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي و غرس روح المواطنة لدى الفرد الأمريكي، ممّا ساهم في توحيد اللّحمة الامريكية و تحقيق الاستقرار السّياسي.

– يزيد تأكيد الحاجة للقطاع الثالث بصفة عامّة، و للعمل التطوعي بصفة خاصة أثناء الأزمات والكوارث لتتضافر الجهود وتتكامل الأدوار في مواجهتها والتخفيف من أضرارها، ولعلّ نتائج أزمة و كارثة"جائحةكورونا" أكبر دليل على ذلك.

و من أجل أن تستفيد الجزائر من هذه الدراسة النظرية و التطبيقية ، فإنّنا نوصي بما يلي:

– وضع القوانين واللوائح و النشريعات التي تؤطّر مفهوم القطاع الثالث من جهة، و تنظم العمل غير الربحي وتعمل على تأسيسه و ترقيته من جهة أخرى،

– ضرورة دعم الدولة للقطاع الثالث بشكل دائم ومستمر من خلال التسهيلات الإدارية، مع ضرورة المراقبة و التوجيه لمختلف مؤسّسات القطاع، و هذا حتى لا ينحرف عن مساره و أسسه الصّحيحة التي تخدم المجتمع و الأمة ككل، و على كافة الأصعدة،

– العمل على تأسيس شبكات لمؤسسات هذا القطاع بينها وبين بعضها ومع القطاعين العام والخاص،

– نشر ثقافة العمل التطوعي، و قد يكون ذلك عن طريق إدراج مفهوم العمل غير الربحي و التطوعي في المناهج التعليمية للمراحل الأولى من التعليم ، و كذا إدراج تخصّصات تعنى بالقطاع الثالث في المعاهد العليا والكليات والجامعات الجزائرية،

– التشجيع على كتابة المراجع والمؤلفات والدراسات النظرية والميدانية حول اقتصاديات القطاع الثالث، والتعرف على ما عند الآخرين من تجارب قد تفيد في تقليل الهدر من الموارد المادية والمعنوية.

الهوامش:

[1] محمد عبد الله السلومي: "**القطاع الثالث و الفرص السّانحة(رؤية مستقبلية)**"، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1430هـ ، ص 63.

[2] انظر الى: – محمد العدوي:"**مؤسّسات المجتمع المدني و سياسات التنمية الشاملة–دراسة حالة للمؤسسات الجمعيات الخيرية**"، حث مقدم لمؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دبي. يناير2008، ص 07. (بتصرّف يسير).

– إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية للشعبة الإحصائية:"**دليل المؤسسات غير الربحية في نظام الحسابات القومية**"، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 91، المرجع: ST/ESA/STAT/SER.F/91 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، متاح على اتلرابط الالكتروني التالي: https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_91a.pdf *تاريخ الاطلاع: 2018/04/19.*

[3] محمد عبد الله السلومي و آخرون:" **القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة** "دار ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية، الكويت، 2017، ص 56.

[4] محمد علواني: "**المؤسّسات عير الربحية: تعريفها وأنواعها**"، اكتوبر 2020، مقال متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.rowadalaamal.com/ تاريخ الاطلاع: 2022/6/5.

[5] ياسر عبد الكريم الحوراني:" **الغرب والتجربة التنموية للوقف أفاق العمل والفرص المفادة**"، المؤتمر الثاني للأوقاف الصي التنموية والرؤى المستقبلية ، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، 2006، ص 5.

[6] للمزيد من المعلومات، برجى الرجوع الى:

- نعمت عبد اللطيف مشهور:"**دراسة للمؤسّسات الوقفية الأجنبية، و إمكانية الافادة منها**"، ورقة همل مقدمة الى، المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية و الرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، السعودية، 2006.
- أسامة عمر الأشقر: "**تطوير المؤسّسة الوقفية الإسلامية في ضوء التجربة الخيرية الغربية**"، المكتبة الوقفية للأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2019.

[7] محي الدين خير الله العوير: "**الجمعيات الخيرية: تعريفها–تأصيلها و صلتها بالمؤسسة الوقفية**"، مجلة الإحياء، العددان 17-18، سنة 2014-2015، كلية العلوم الاسلامية، جامعة باتنة1، الجزائر، ص 300.

[8] Steve Ritch, "Why Do Associations Exist", ASHA, Retrieved 8/12/2021. Edited

[9] الشمري، أحمد جاسم:" **مشروع الحوار الحضاري(أبعاده ، ومستقبله)**"،مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ،المجلد : ٦، العدد : ٤ ،إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، العراق، 2016.

[10] صباح نعاس: " **المنظمات غير الحكومية العالمية وتأثيرها في تغيير معايير السياسة الدولية** "، مقال متاح على الرابط الالكتروني التالي: https://www.researchgate.net/publication/325552903 ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/05.

[11] James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65
Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2010, p65.

[12] Christopher Gunn : "**Third-Sector Development making up for the market** **;** ed: Cornell University Press, 2018, p 21.

[13] غسان عبدالكريم الزيود:" اقتصاديات العمل الخيري واسهاماته في الدخل القومي(1) "، مقال متاح على الرابط التالي:

https://www.ammonnews.net/article/535224، تاريخ الاطلاع: 2021/4/15.

[14] غرفة الرياض:"**دور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**"، ورقة عمل مقدمة، لمنتدى الرياض الاقتصادي، الدورة التاسعة، بعنوان اقتصاد أساسه الإنسان، 2019، ص 134.